IUG Journal of Humanities Research
Peer-reviewed Journal of Islamic University-Gaza

E-ISSN: 2410-3179
P-ISSN: 2410-3160

IUGJHR
Vol ،30 No 3، ،2022 pp 66-102

Received on (11-01-2022) Accepted on (06-03-2022)
https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.3/2022/3

The crime of theft and robbery in the governorates of Gaza
A study in the geography of crime

Dr. Waseem A. Mubarak[*1], Dr. Ashraf H. Shaqfa [*2]
Islamic University-Gaza [1,2]
[*]Corresponding Author: waseemamobark@gmaill.com

Abstract:

The aim of the research is to shed light on the extent of the crime of theft and burglary in the governorates of Gaza, and to identify its spatial distribution, in addition to identifying the demographic, social and economic characteristics of the perpetrators of the crime of robbery and burglary, and the consequences thereof. On the primary, social and economic characteristics of the perpetrators of theft and burglary.

The results showed that the crime of theft and robbery resulted from economic, social and religious reasons, and that the crime of robbery and robbery in the governorates of Gaza was constantly increasing, and the main reason for its rise was due to the economic conditions of the residents of the Gaza Strip, the lack of job opportunities, poverty and unemployment.

The study recommended the need to improve economic conditions as they have a significant impact on crime rates, improve the natural environment due to its link with crime rates, and develop the relevant security services for the crime community in proportion to the accelerated horizontal and vertical growth of the Gaza governorates, and the increase in security personnel and its synchronization with the increase in population numbers Gaza governorates.

Keywords: Theft, Robbery, Governorates of Gaza, Geography of Crime

جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة
"دراسة في جغرافية الجريمة"

د. وسيم أحمد مبارك [1]، د أشرف حسن شقفة [2]
الجامعة الإسلامية-غزة

الملخص:

هدف البحث إلى القاء الضوء على حجم جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها بالإضافة الى التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو، والاثار المترتبة عليها، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على بيانات وزارة الداخلية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتعرف على الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو. وأظهرت النتائج أن جريمة السرقة والسطو ناتجة عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والدينية، كما أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة في تزايد مستمر، ويرجع السبب الرئيس في ارتفاعها للأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة، وعدم توفر فرص عمل، والفقر والبطالة.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين الظروف الاقتصادية حيث أن لها تأثير كبير في معدلات الجريمة، وتحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات الجريمة، وتطوير الأجهزة الأمنية ذات الصلة لمجتمع الجريمة بما يتناسب مع النمو الأفقي والرأسي المتسارع لمحافظات غزة، وزيادة أفراد الأمن وتزامنها مع زيادة أعداد سكان محافظات غزة.

كلمات مفتاحية: السرقة، السطو، محافظات غزة، جغرافية الجريمة.

المقدمة:

الجريمة ظاهرةٌ عالمية اجتماعية لا يخلو منها مجتمع إنساني بمعنى أنه حيثما كانت هناك حياة اجتماعية حتى ولو كانت في أبسط صورها توجد الجريمة، حيث لازمت الكون منذ نشأته، وعانت منها البشرية على مرِّ الازمنة.

والجريمة ليست شيئا مطلقاً، بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له اوصاف محدودة، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرةً منها الزمان والثقافة والمكان.

وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها، وكذلك تتباين من مجتمع لآخر من حيث النوعية والكمية تبعاً لاختلاق مكوناته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

ولم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة؛ بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية، والمكانية التي أبرزت هذه الظاهرة، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجال جذاب لأعداد متزايدة من الباحثين والمهتمين المنتسبين إلى تخصصات مختلفة، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم القانون، وعلم التربية، والعلوم الشرطية والأمنية، والعلوم الجغرافية، وغيرها، حيث ينظر كل منهما إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر.

وتهتم الجغرافية بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى؛ لأن المكان محور كل دراسة جغرافية؛ اما العلوم الأخرى فهي تنظر إليها من جوانب أخرى كسلوك الجاني ودوافع ارتكاب الجريمة وغيرها من العوامل.

ولا يقتصر الأمر على التوزيع المكاني فحسب؛ بل يتعداه إلى التعرف على القوة الكامنة وراء ذلك التوزيع، وعلاقات تلك القوى بالمكان ومعطياته؛ بل وعلاقات تلك القوى ببعضها الأخر أيضاً؛ بالإضافة الى بعدين آخرين لدراسة الظاهرة الموزعة هما: تأثير تلك الظاهرة في المكان من جهة واتجاهاتها المستقبلية من جهة الى أخرى، ومن هنا ظهرت مساهمات جغرافية الجريمة كأحد فروع الجغرافية البشرية في هذا المجال، وتطورت حتى أصبح لها العديد من النظريات والمفاهيم التي فسرت الجريمة، وتهدف الجغرافية في معالجتها للجريمة إلى الإسهام في دراسة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري.

وتشهد محافظات غزة وجود هذه الظاهرة والتي من الملاحظ انها تتزايد في السنوات الأخيرة، ومن هذا الجانب كان لابدَ من دراسة جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة من حيث التوزيع المكاني للجريمة وتطورها ودوافع وأسباب ارتكابها، والعوامل المؤثرة فيها ومكانها ووقت انتشارها.

أسئلة ومشكلة الدراسة:

1. ما الجريمة وما دوافعها وما أسبابها وما أركانها وما خصائصها الأولية والاجتماعية والاقتصادية في محافظات غزة؟
2. هل يختلف معدل جريمة السرقة والسطو من محافظة إلى أخرى من محافظات قطاع غزة؟
3. ما القوانين التي يعمل بها للحد من الجريمة في محافظات قطاع غزة؟
4. هل يوجد علاقة بين الكثافة السكانية وحجم جريمة السرقة والسطو في محافظات قطاع غزة؟
5. ما أبرز الحلول والتوصيات المناسبة للحد من جريمة السرقة والسطو في محافظات قطاع غزة؟

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكثافة السكانية وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع التجمع وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ملكية السكن وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.
6. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الوضع الاقتصادي للسكان وجريمة السرقة والسطو بمحافظات غزة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على حجم وخصائص جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.
2. التعرف على أماكن انتشار جرائم السرقة والسطو.
3. تحديد العوامل والدوافع والأسباب التي تؤدي الى ارتكاب جرائم السرقة والسطو.
4. التعرف على بعض الآثار الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية لمرتكبي جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.
5. إبراز دور القانون الفلسطيني تجاه جرائم السرقة والسطو في محافظات غزة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة فيما يلي:

1. تعدُ جغرافية الجريمة فرعاً حديثاً من فروع الجغرافية البشرية.
2. تعتبر من الدراسات القليلة التي تبحث في جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة على وجه الخصوص.
3. إسهام مثل هذه الدراسات الحيوية من الناحية التطبيقية في صنع القرارات، والسياسات التخطيطية في المجال الأمني.
4. إبراز خطورة الأثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع؛ حيث أصبحت من أكثر المشاكل في المجتمع.

مبررات اختيار الموضوع

1. قلة الدراسات في هذا الموضوع؛ حيث تعد من اولى الدراسات في هدا المجال.
2. ارتباط طبيعة عمل الباحث بالظاهرة ارتباطاً مباشراً.
3. خطورة الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع.

منهج الدراسة:

1. المنهج الوصفي حيث يعبِّر هذا المنهج عن الظاهرة المراد بحثها كما هي في الواقع، كما تدل عليها السجلات الرسمية.
2. المنهج التاريخي: ركّز الباحث على تطور الظاهرة الجغرافية تاريخاً وزمانياً.
3. المنهج التحليلي: وهو القيام بإجراء تحليل للبيانات والإحصائيات ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي يفترض أن يكون لها صلةً قوية في تشكيل هذه الظاهرة، وتحليل بعض الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تهدف الدراسات السابقة إلى تكوين خلفية نظرية يستند اليها الباحث في دراسته من خلال تعرضه لأهمها؛ حيث إنَّ هناكَ شحاً في الدراسات السابقة التي تناولت دراسة جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، واستعرضت دراسة طوطح (2015م) جرائم القتل في محافظات قطاع غزة دراسة في جغرافيا الجريمة، حيث هدفت إلى إلقاء الضوء على حجم جرائم القتل في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها، والكشف عن أكثر جرائم القتل انتشاراً، وكذلك الوقوف على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل والاثار المترتبة عليها، حيث توصلت الدراسة إلى أن جرائم القتل في تزايد مستمر، وأن هناك علاقة قوية بين جرائم القتل وحجم المحافظة، وأن الحصار المفروض على محافظات غزة أدى في ارتفاع نسبة الجرائم في المحافظات.

أما دراسة Larue (2013) التي تناولت أنماط الجريمة حول الجامعات، التحليل المكاني لجريمة السرقة والسطو وأنماط سرقة المركبات حول جامعات أوتاوا، فهدفت إلى الكشف عن التوزيع المكاني للجريمة في اوتاوا، وتناولت فحص العلاقات بين السرقة والسطو وسرقة المركبات من حيث المعدل، وقد وجدت الدراسة أن الأخذ بنظرية النمط المكاني للجريمة هي الأقوى مكاناً في ارتفاع معدل الجريمة، كما دعمت القوة الاجتماعية.

واستعرضت دراسة طوقان (2012) التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، وهدفت إلى تحديد مناطق انتشار الجريمة في أحياء مدينة نابلس ومخيماتها، ودراسة الجريمة فيها من حيث الأسباب والأدوات المستخدمة في الجريمة.

أما دراسة النجار (2012م) فتحدثت عن جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة، وهدفت إلى تحليل التباين المكاني في معدلات جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة والكشف عن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة، وعرضت التباين في المحافظات في التوزيع الجغرافي لجرائم تعاطي المخدرات.

وتحدثت دراسة شقفة وأبو عمرة (2012) عن محافظات غزة دراسة في جغرافيا الجريمة وجرائم القتل، حيث هدفت الدراسة للتعرف على التوزيع المكاني للجريمة، وإظهار مدى طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل، وأظهرت أن جرائم القتل في محافظات غزة تأخذ طابعاً غير منتظم، أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وجرائم القتل، وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الشجار المؤدي للقتل حتى أصبح من أهم أسباب القتل.

ويلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت علاقة الكثافة السكانية وحجم كل محافظة من محافظات غزة وحجم انتشار الجريمة، وتحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤدية للجرائم ومدى تأثير الوضع السياسي والأمني والتعليم ومكان الإقامة والعمر مع أسباب ارتكاب الجريمة، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها درست العلاقة بين جريمة السطو والسرقة مع العديد من المتغيرات، وتحديد الخطط التربوية والبرامج التوعوية والإرشادية للأفراد للحد من جريمة السطو والسرقة، وإيجاد التعاون على الصعيد المحلي والإقليمي ووضع الخطط المناسبة للحد من هذه الجريمة، كما أن الدراسة الحالية درست جرائم السطو والسرقة بشكل متخصص في فلسطين ومحافظات غزة، كما تميزت الدراسة الحالية بأنها ركزت على جريمة السطو والسرقة من حيث التوزيع المكاني والزماني، وتعتبر الدراسة الحالية إطاراً مرجعياً للدراسات المهتمة بهذه العلاقة.

تعريف جغرافية الجريمة:

لا يوجد هناك تعريف شامل وموحد لجغرافيا الجريمة فقد تعددت التعريفات التي عرَّفت جغرافيا الجريمة؛ ولكنَّ جميعها ارتكزت على عنصر المكان كأساس في تعريفها، فعرفت بأنها العلم الذي يدرس التنظيم المكاني للجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها، والاختلافات الاقليمية للجريمة لأنواع الجرائم، مع دراسة العوامل الجغرافية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة(1).

كما عرفت بأنها إحدى المشكلات التي تعانيها المجتمعات وهي قديمة، نشأت منذ ان نشأت البشرية على الأرض، ومن ثم فقد شغلت اهتمام العلماء بمختلف تخصصاتهم خاصة الاجتماعية منها، وذلك للحد من آثار ارتكاب الجريمة ومقاومة وقوعها(2).

كما تعرف بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفِّسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، يدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائماً البعد المكاني(3).

ويرى الباحث أن جغرافيا الجريمة يربط الحيز الجغرافي للمجرمين والأفعال الإجرامية، وتباين الجريمة ومعدلاتها وخصائص المجرمين والضحايا، والبعد المكاني. حيث يظهر أن الجريمة لها عدة أركان يجب أن تتواجد في أي سلوك، حتى يعتبر السلوك جريمة، وهذه الأركان هي: الشخص الذي قام بالفعل أو السلوك الإجرامي، والشرع والمجتمع الذي يحددُ معاييره وقيمه أن عملاً ما جريمة، والفعل الصادر عن الفرد المجرم، والقانون الذي يحددُ عقوبة كلَّ نوع من الجرائم، وبهذه الأركان يعتبر هذا السلوك جريمة.

جريمة السرقة:

السرقة في اللغة: سرق منه ماله، أي أخذ ماله خفية(4).

وجريمة السرقة في الشَّرع: هي كلّ من أخذ مكلف حر مالاً لغيره بهدف تملكه(5) بمعنى انه كل فعل يصدر من شخص بالغ عاقل حرمه الشرع ومنع من مخالفته وكان يسبب ضرراً للغير فهو جريمة من وجهة نظر الشريعة، ويعاقب عليها بحدود الشريعة الإسلامية لقوله تعالى: **[وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ]** {المائدة:38}.

والسرقة في القانون: هي كل من أخذ منقولاً لغيره بطريقة غير مشروعة فهو سارق(6). وخلاصة القول فإن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل ارتكبه شخص بالغ عاقل سببَّ ضرراً للغير فهو جريمة في نظر القانون.

جريمة السطو:

أما جريمة السطو: فهو دخول الجاني أي بناية أو أي جزء منها أو قام بكسر باب أو شبَّاك لأي بناية بغرض فتحه، أو قام بالتسلق على جدار لأي بناية؛ فهذا يعتبره المشرِّع الفلسطيني سطواً(7).

(1) الحربي، الجريمة في منطقة القصيم دراسة جغرافية (ص11).
(2) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (ص31).
(3) جابر، مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرفة، مجلة العلوم الاجتماعية (مج30/98).
(4) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب (الضفة الغربية، قطاع غزة) (ص 13).
(5) المرواني، جريمة السرقة، ودراسة نفسية اجتماعية (ص259).
(6) بهنام، البوليس العلمي أو في التحقيق (ص6).
(7) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص15 – 17).

ويعرف المُجرم في القانون: هو كلِّ شخص صدرَ من القضاء حكم بإدانته ويكون الحكم باتاً؛ أي يكون بصورته النهائية ولا يقبل الطعن فيه[1].

أما في علم الإجرام: فهو كل شخص أسنِد إليه ارتكاب جريمة سواء دانه القضاء أو لم يدنه[2].

وحسب رأي الفقه في التشريع الفلسطيني بأنه: "هو كل شخص اسند إليه ارتكاب جريمة بشكل جدي سواء أدانه القضاءُ قطعياً أم لم يدنه"[3].

المجني عليه: هو الشخص الطبيعي الذي أهدرت الجريمة بحقه أحدى مصالحه المحمية[4].

أما تعريف محكمة النقض" فهو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً سواء أكان شخصاً طبيعياً ام معنوياً"[5].

ويعرف مسرح الجريمة بأنه: المكان الذي حدثت فيه الجريمة إضافة إلى كل مكان يتوافر فيه دليل ارتبط بالجريمة[6].

وهناك تعريف آخر وهو المكان أو مجموعة الأماكن التي تشهد مراحل الجريمة واحتوى على الآثار المختلفة عن ارتكابها أو أي أداة تتعلق بالجريمة، ويعتبر ملحقاً لمسرح الجريمة أي هو كل مكان شهد مراحل الجريمة المتعددة[7].

تقسيم الجرائم حسب القانون:

وتقسم الجرائم حسب القانون إلى: الجنايات، المخالفات، الجنح.

فالجنايات: هي الجرم المشددِ الذي يعاقب مرتكبه بعقوبة الإعدام، أو الحبس مدة تتجاوز ثلاث سنوات[8].

أما المخالفات: هي كلّ جرم يعاقب مرتكبه بمدة الحبس الذي لا يتجاوز الأسبوع[9].

وأما الجنح: هي الجريمة المعاقب عليها بالعقوبات التالية الحبس مع الأشغال الشاقة، أو الحبس البسيط أو الغرامة وتتراوح عقوبة الحبس بالجنح بين عشرة أيام إلى ثلاث سنوات[10].

دوافع ارتكاب جريمة السرقة والسطو[11]:

وهي تشترك بنفس الدوافع حيث أن الدافع من ارتكاب الجرائم السابقة الذكر:

(1) عبد المنعم، اصول علم الإجرام والجزاء (ص27).
(2) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص17).
(3) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص17).
(4) العجرمي، حقوق المجني عليه (ص19).
(5) جرادة، الجريمة تأصيلاً ومكافحة دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية (ص28).
(6) عطية، شرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والأساليب الفية (ص220).
(7) المهدي، مسرح الجريمة ودلالته في تحرر شخصية الجاني (ص19).
(8) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص93).
(9) المرجع السابق، ص93.
(10) عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص172).
(11) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص37- 48).

1. وجود نزعة عدوانية قد تخفي رغبةً في الانتقام من المجتمع أو حقداً دفينا على الآخرين وهذا يبرره المجرم كسبب استيلائه على أملاك الغير.
2. قد يكون الدافع هو تعرّض المجرِم لظروف قاسية.
3. وقد يكون دافعه هو الطمع وحسداً لأملاك الغير.

لا تقف الدوافع الى هنا فقد يكون هدفه هو استكمالاً لمجموعة من الأشياء الذي يهويها أو الدافع الى ذلك تحقيق النفع الشخصي كالحصول على الغذاء.

أركان الجريمة العامة

1. **الركن الشرعي:** وهي صفة غير مشروعة للفعل ويكتسبها إذا توافر لها أمران وهما: خضوعها لنص تجريم يقرر فيه القانون عقاباً لمن يرتكبه، وعدم خضوعه لسبب إباحة، إذ أن انتقاء أسباب الإباحة شرطٌ أن يضل الفعل محتفظا بالصفة غير المشروعة الذي أكسبها له نص التجريم، ويرجع في تحديده الى الانظمة الخاصة بتجريم الأفعال والعقاب عليها والتي تختلف من دولة الي أخرى[1]. ولا يوجد قانون عقوبات موحَّد في فلسطين، وإنما هناك عدة قوانين، ففي الضفة الغربية تطبَّق المَحاكِم قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وفي غزة تطبق أحكام القانون الانتدابي رقم (73) لسنة 1963 المعدل بأمر الحاكم المصري رقم (555) لسنة 1957، وتطبق المحاكم العسكرية، ومحاكم أمن الدولة أحياناً قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير لسنة 1979[2].
2. **الركن المادي:** إن القانون لا يعاقب على الافكار والمعتقدات الداخلية لشخص ما إلا بعد أن يظهر مظهراً خارجياً ملموساً يقوم به الشخص في العالم الخارجي؛ لأن الافكار والمعتقدات لا تشكل أي اضرار في المصالح التي يحميها التشريع الجزائي ولا ينتج عنها تهديد للنظام العام ولا تنتفي عنها، ومن ثم علة التجريم والجزاء، ذلك بأن العمل بفكرة مؤثمة أو تصميم عليها لا يخرجها من مجالها ولا يرقى بها إلى الأعمال الخارجية التي تستحق التأثيم، ويلزم لقيام الركن المادي للجريمة أن يصدر عن الجاني سلوك إجرامي معين يتحقق على أثره نتيجة إجرامية محددة، ولكن قد يبدأ الجاني في ارتكاب سلوك إجرامي معين، لا يتمكن في إتمامه أو قد يتم هذا السلوك دون أن تتحقق النتيجة فيشكل سلوكه محاولة لارتكاب الجريمة، ويتكون الركن المادي على ثلاثة عناصر يجب توافرها في الجريمة وهي السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية وعلاقة السببية[3].

(1) حسني، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص46).
(2) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص 26).
(3) جرادة، جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني (ص ص39 –40).

ويعرف السلوك الإجرامي[1]: بأنه النشاط الذي يأتيه الجاني، فمن المعروف أن فكرة الجريمة هي مجرد نشاط نفسي، ولكن إذا بدأت هذه الفكرة بالتحقق في العالم الخارجي فإن ذلك يتم من خلال سلوك، فقد يكون هذا السلوك إيجابياً أو يكون سلبياً، وهذا يعرف بمبدأ "لا جريمة بغير سلوك إجرامي " وهذا ما نص عليه في القانون الفلسطيني في قطاع غزة.

العوامل الجغرافية الداخلية للجريمة:

وهي مجموعة الظروف المتصلة بذات المجرم، وتكوينه العضوي والنفسي والعقلي والتي يكون لها ارتباط وثيق بالسلوك الإجرامي[2]، وتشمل:

الوراثة: وهي انتقال خصائص السّلف الى الخلف لحظة تكوينه[3].

والسلالة: وتشمل مجموعة الخصائص التي تميز جماعة معينة عن غيرها من الجماعات البشرية وهذه الخصائص قد تكون جسمانية كالملامح الخارجية مثل لون العيون وطول القامة وشكل الجسم وشكل الوجه ولون البشرة؛ حيث ان الظاهرة الإجرامية تنتقل من جيل لآخر وبالسلوك الإجرامي ينتقل للفرد عن طريق انتقال خصائص السلالة التي يعيش فيها دون انتقال خصائص آبائه فحسب. وهي وراثة جماعية وليست فردية[4].

والجنس: وتختلف نسبة ارتكاب الجرائم عند الاشخاص حسب الجنس ويرجع ذلك لأنه يوجد اختلاف من الناحية البيولوجية والنفسية بين الرجل والمرأة وعليه نلاحظ أنه قد تتركز نسبة الإجرام عند جنس معين دون الآخر وذلك حسب طبيعة الجنس الذي ارتكب السلوك الإجرامي وعليه تختلف جرائم النساء عن جرائم الرجال ومثال على ذلك ارتكاب جرائم الإجهاض وقتل الأبناء حديثي الرضاعة في الغالب تكون نسبة النساء نسبتها بين النساء مرتفعة مقارنةً بالرجال[5].

والتكوين الشخصي: وهي مجموعة الصفات والمميزات الخلقية التي تتوافر في الشخص منذ ولادته أو تظهر عليه حال حياته، سواء ما يتعلق منها بشكله الخارجي وتركيبه العضوي، أو ما تعلق منها بنفسه أو بعقله[6].

والمرض: وهو وجود صلة بين المرض والسلوك الإجرامي فهو يؤثر على الفرد من الناحية الاجتماعية، اذ يقف حائلاً دون تفوقه العلمي، ويحدَّ من فرص العمل أمامه، كما أن المرض يؤثر في نفسية الشخص مما يجعله أكثر حساسية وأشد انفعالاً[7].

والسن: حيث إنَّ عدداً ضئيلاً من الجرائم يرتكبها الفرد في مرحلة الطفولة، بينما تظهر الجرائم في سنّ المراهقة فتكثر الجرائم الأخلاقية والسرقات، وتزداد في مرحلة النضج جرائم السرقات، وتتركز جرائم الشتم والاحتيال في مرحلة الشيخوخة[8].

(1) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص ص240 – 242).
(2) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص179).
(3) محمد، وأبوعامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص124).
(4) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص198).
(5) أحمد، دروس في علم الإجرام (ص ص43-44).
(6) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص205).
(7) الوريكات، اصول علمي الإجرام والعقاب (ص219).
(8) طوقان، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس (ص60).

وتعاطي المخدرات والمسكرات[1]: حيث أن هناك علاقة وثيقة بين متعاطي المخدرات والمسكرات والسلوك الإجرامي، فالإدمان يهيئ للفرد مناخاً مناسباً لارتكاب الجرائم مما يدفعه أيضاً لارتكاب جرائم مثل السرقة، ليحصل على ثمن المخدرات التي سيتناولها.

والتكوين العقلي: فقد أثبتت الدراسات التي قام بها باحثو علم الإجرام أن هناك علاقةً وطيدة بين السلوك الإجرامي والتخلف العقلي حيث أن المجرمين بصفة عامة يمتازون بضعف أو تخلف عقلي بحيث يفقدون السيطرة على تصرفاتهم ويصعب إدراكهم في تقدير تصرفاتهم التي قد تكون بفعل الوراثة إلا أن هناك فئة من المجرمين يمتازون بالذكاء العقلي[2].

العوامل الجغرافية الخارجية للجريمة:

الأسرة: تعد من أهم العوامل التي تسهم في تكوين شخصية الفرد، وتؤثر في توجيه سلوكه؛ لأنها تعتبر البيئة الأولى التي يكتسب فيها الطفل ما يدور حوله من أحداث كونه هي البيئة التي يبدأ فيها حياته وينطبع في مشاعره ما يتلقاه من قسوة وعنف، أو رقة وحنان[3].

والمدرسة: حيث يعتبر مجتمع المدرسة هو المجتمع الأول الذي ينضم إليه الطفل ويحتك به بعد الأسرة التي ولد فيها وترعرع في أحضانها فترة طفولته الأولى وهي الفترة التي يكمل فيها حياته الطفولية فيلتقي الطفل بأصحابه وهم من بيئات مختلفة وقد يتأثر هذه الفترة بزملائه في الدراسة وللمدرسة دور فعال لتنمية الطفل فهي ترسم للطفل طريق العمل وتنمية ثقافته وأخلاقه ويكون ذلك بدور المعلم اتجاه تلاميذه إذا عاملهم بلطف وحنان فرح التلاميذ ويتميزون بسلوك معتدل بينه وإذا عاملهم المعلم بقسوة وعنف وإهمال شديد يترتب عليه اهمال الباحث بواجباته والهروب من المدرسة لأنه يشعر بالظلم من المعلم، وما يدفعه للانضمام إلى رفقاء السوء وبذلك يقوده إلى طريق الجريمة[4].

والعمل: وتعتبر بيئة العمل والمهنة التي يزاولها الشخص من العوامل التي تؤثر في الظاهرة الإجرامية كماً ونوعاً، فقد أشارت الاحصائيات في العديد من دول العالم أن معدل الجريمة يختلف باختلاف العمل، أو المهنة التي يزاولها مرتكب الجريمة[5].

والمسكن: ويعتبر مسكن الأسرة والوسط السكني والجيران من العوامل التي تؤثر في شخصية الإنسان، ويتبين من ذلك ان ضيق المسكن قد يدفع الأبناء إلى قضاء أغلب أوقاتهم خارج البيت، وقد يؤدي ذلك إلى الاتصال برفقاء السوء. ومن ناحية أخرى فإن للمسكن الضيق تأثيراً من الناحية الدراسية للفرد وقد يؤدي ذلك الى انتشار الجرائم الأخلاقية التي تمارس بين الجنسين أو جرائم السرقة عندما يكبر أفراد الأسرة ورغبة الأبناء في الاستقلال عن الأسرة التي عاش فيها، وهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى أنه يوجد علاقة طردية بين المسكن الضيق والجريمة، أي بمعنى أنه كلما كان المسكن ضيقاً كلما زادت احتمالية ارتكاب الجريمة[6].

(1) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص ص257-262).
(2) جعفر، علم الإجرام وسياسة مكافحته، (ص ص55-59)
(3) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص362).
(4) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص 354).
(5) الوريكات، مبادئ علم الإجرام، ص175.
(6) المرجع السابق، ص 179.

والدين: هو عبارة عن مجموعة القيم التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتستمد قوتها من مصدر غيبي وهو الله، فالله هو الامر والناهي في كل دين وإن اختلقت الأديان في المسميات(1) وللدين تأثير عام على الظاهرة الإجرامية، فهو يقف منها موقف العداء لأنه يحض على الخير ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، والجريمة في جوهرها شرّ لذلك لا يقرها الدين لمخالفتها قواعده ومبادئه، ويمكن القول أن جميع الأديان السماوية تدعو الى فعل الخيرات، والبعد عن المنكرات والرذائل بما تفرضه من أوامر ونواهٍ أي أن دور الدين أساسي في الحد من ارتكاب الجريمة[2].

الاتجاه الجغرافي للجريمة:

ينطلق من الفكرة القائلة أنه مثلما يختلف الناس من حيث استعدادهم، أو عدم استعدادهم لارتكاب الجرائم، فكذلك البيئة التي يسكن بها الناس، إذ أنَّ قابلية حدوث الجرائم بها متفاوتة، بين مكان وآخر، أو بين بيئة وأخرى، وذلك من حيث الفرص التي توفرها تلك البيئات المختلفة للأشخاص يوجد لديهم استعداد تام لارتكاب الجريمة[3].

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجود ارتباط قوي بين الجريمة والجغرافيا الطبيعية وجميع التغيرات التي تطرأ عليها خلال التوزيعات المتباينة للمناطق ومعدلات الجريمة، واهم ما يستدعي الانتباه في هذا الاتجاه أثر درجات الحرارة وحالة الطقس في ارتكاب الجريمة وانتشارها، فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد أشار العلماء والباحثون من زمن طويل وعلى رأسهم العالم العربي ابن خلدون ان المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في سلوكيات الناس[4].

أول من أشار إلى هذا الاتجاه الجغرافي هو "مونتسكيو" حيث أشار إلى أنه يوجد علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة،5 وأهم ما أثبتته بعض البحوث والدراسات أن ارتفاع درجة الحرارة خلال فصل الصيف يؤدي الى الزيادة من حيوية الجسم ما يجعله أكثر إثارة واندفاعاً، وعليه فإنه يسهل عليه الى الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة كما أن انخفاض الضغط الجوي يؤدي الى زيادة من حيوية الجسم؛ ما يجعله أكثر إثارة واندفاعاً ويسهل عليه الاندفاع نحو ارتكاب الجريمة[6].

ويعد (كتيليه وجيري) هما من أبرز العلماء اللذين ربطا بين العوامل الجغرافية والسلوك الإجرامي عامة، موضحين إنه يوجد علاقة بين المناخ وفصول السنة من ناحية والإجرام من ناحية اخرى، فقد لاحظا أن جرائم الاعتداء على الاشخاص كانت أكثر شيوعاً في الأقاليم الجنوبية مثلاً في فرنسا أكثر من الأقاليم شمال غزة، كما أكدا أن تلك الجرائم زادت في الصيف أكثر منها في الشتاء[7].

(1) محمد وأبو عامر، مبادئ علم الإجرام والعقاب (ص 305).
(2) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص313).
(3) محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشركة بمدينة الرياض (ص15)
(4) المرجع السابق، ص28.
(5) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص32).
(6) القريشي، علم الإجرام (ص 191).
(7) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص30).

عينة الدراسة:

تمثلت عينة الدراسة من جميع النزلاء المحكومين، مرتكبي جريمة السرقة والسطو في كافة مراكز الاصلاح والتأهيل ونظارات مراكز الشرطة الموزعة على محافظات غزة، حيث اتبع الباحث اختبار أسلوب الحصر الشامل لتطبيق أداة الدراسة على جميع النزلاء المحكومين، وقام الباحث بتعبئة الاستبانة بنفسه على أفراد الدراسة والبالغ عددهم 132 نزيل في العام 2021، حتى يتم تفادي الأخطاء، وكانت جميعها صحيحة تصلح للتحليل الإحصائي، مع العلم أن عدد افراد العينة هو عدد قليل بالنسبة لمرتكبي جريمة السرقة والسطو الفعلي وبعد سؤال مديري السجون أفادونا بأن العدد الأكبر من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يتم الإفراج عنهم بكفالةٍ مالية أو بتنازل.

ويمكن توضيح معدل الجريمة إحصائياً خلال العام 2021، وذلك من خلال قسمة إجمالي الجرائم المسجلة على إجمالي عدد السكان وضرب الناتج في 100%، ويظهر لنا أن النسبة 2/132 مليون × 100% = 66% لكل 100 ألف نسمة.

ثانياً: المعلومات الشخصية لمرتكبي جريمة السرقة والسطو:

العمر

يعتبر التركيب العمري من العوامل الديموغرافية المهمة؛ حيث يوّضح دور الفرد وأثره في التفاعل مع المجتمع ولقد اتضح من الجدول (1) بعد الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين العمر وجرائم السرقة والسطو؛ حيث تمَّثلت أعلى نسبة لجريمة سرقة والسطو في الفئة العمرية (20 – أقل من 30 سنة) بنسبة 68.2%، ويليها الفئة العمرية (30 سنة فأكثر) بنسبة 19.7%، وتنخفض جريمة السرقة والسطو في الفئة العمرية التي تقل عن 20 سنة بنسبة12.1%.

جدول (1): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 20 سنة	16	12.1
من 20 إلى أقل من 25 سنة	55	41.7
من 25 إلى أقل من 30 سنة	35	26.5
30 سنة فأكثر	26	19.7
المجموع	132	100

تعتبر الفئة العمرية (20–25) عام هي الأكثر ارتكاباً لجرائم السرقة والسطو في محافظات غزة حيث شكلت ما نسبته 41.7% والباحث يجد أن ذلك يعزى الى عدم إدراكهم بالنتائج المترتبة على أفعالهم الإجرامية والرغبة في الحصول على المتعة والكسب المادي السريع والاندفاع في سبيل تحقيق ذلك، وخصوصاً أن هذه الفترة في عمر الانسان تتميز بالحيوية والاندفاع أحياناً، مما يجعلهم يندفعون إلى انتهاز الفرصة بقيامهم اعمال السرقة والسطو.

ويعزى الباحث انتشار الجريمة في فئة الشباب بسبب تفشي البطالة والفقر بين هذه الفئة، وأيضاً الخصائص الجسمانية، فالتغيرات الجسمانية والقوة والتحولات الفسيولوجية والنفسية التي يشهدها الشباب لها أثر كبير في انحراف الشباب عن المجتمع المنتمي إليه.

مكان الإقامة:

هناك علاقة بين الجريمة ومكان الإقامة حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من "الفوضى" التي تشجع على الجريمة فتركز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها يؤدي إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الخاصية في حياة المدن الكبرى تؤدي إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف والجريمة.

جدول (2): توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية %
محافظة شمال غزة	47	35.6
محافظة غزة	35	26.5
محافظة دير البلح	12	9.1
محافظة خانيونس	23	17.4
محافظة رفح	15	11.4
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (2) أن ما نسبته 35.6% من مرتكبي الجريمة يقيمون في محافظة شمال غزة وهي تحتل المرتبة الاولى موطناً للمجرمين الذين يرتكبون جرائم السرقة والسطو ويرجع السبب إلى أنها تتميز بطابعها الزراعي، ما يؤدي الى قلة انتشار افراد الامن بشكل جيد،9.1% يقيمون في محافظة دير البلح، التي تحتل أدنى المراتب بالنسبة لمحافظات غزة.

نوع التجمع:

تأتي أهمية الإقامة لأفراد العينة من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يساهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم، وأنماطهم السلوكية، وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم ويحدد بيئتهم التي ينتمون إليها.

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع

نوع التجمع	التكرار	النسبة المئوية %
حضر	68	51.5
مخيم	50	37.9
قرية	14	10.6
المجموع	132	100

ومن خلال تحليل عينة الدراسة يتضح من الجدول (3)، أن معدلات الجريمة تكثر في مناطق المركز، والتي تتمثل في المحافظات المكتظة بالسكان، حيث أن نسبة الحضر كانت الأعلى في ارتكاب جريمة السرقة والسطو بنسبة 51.5%، يشكل سكان المخيمات ما نسبته 37.9%، وكان للقرى والتي لا تكتظ بالسكان النصيب الأقل؛ حيث بلغت ما نسبته 10.6%، وأخيراً نستنتج مما سبق أن الجريمة هي حضرية أكثر من غيرها.

المواطنة

تشير البيانات لعام 2012 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين حوالي 42.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، وتشير البيانات إلى أن حوالي 27% من السكان في الضفة الغربية لاجئين أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 3 افراد لاجئين، في حين بلغت نسبة اللاجئين في محافظات غزة حوالي 67% أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 7 أفراد لاجئين[1].

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة

المواطنة	التكرار	النسبة المئوية %
لاجئ	86	65.2
مواطن	46	34.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (4) أن ما نسبته 65.2% من مرتكبي الجريمة لاجئون، بينما 34.8% مواطنون. يتضح أن جرائم السرقة والسطو تتواجد عند اللاجئين أكثر من المواطنين في محافظات غزة بسبب عدم تأهل المخيمات للسكن وكثافتها السكانية.

نوع السكن

إن لنوع المسكن دور في إنحراف الفرد وقيامه بالسلوك الاجرامي وسنتعرف على دور المسكن وعلاقته في انحراف الفرد وارتكابه للجرمة من خلال تحليل عينة الدراسة.

توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن:

تؤكد الكثير من الدراسات أن هناك صلة وطيدة بين نوع المسكن والجريمة، حيث أن معظم مرتكبي الجرائم يسكنون في أحياء شديدة الازدحام والضوضاء وفقيرة (الصغير، 182:1997)، وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية؛ حيث أن 76.5% من أفراد العينة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم، أن 21.2% من أفراد العينة يعيشون في بيوت إيجار، بينما 2.3% لم يكن لديهم بيوت خاصة بهم.

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة المئوية %
ملك	101	76.5
ايجار	28	21.2
أخرى	3	2.3
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (5) أن ما نسبته 76.5% من مرتكبي الجريمة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم، 21.2% يعيشون في بيوت ايجار، بينما 2.3% لم يكن لديهم بيوت خاصة بهم.

عمل الوالدين:

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي (ص60).

بيَّنت الدراسة الميدانية أن 25% من أفراد العينة يعمل والدهم فقط، 2.3% كلاهما يعملان، بينما تشير الدراسة الميدانية أن ما نسبته 72.7% من أفراد العينة والديهما لا يعملان، فتبعاً لذلك قد يكون للظروف الاقتصادية السيئة للأسرة علاقة بذلك.

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب عمل الوالدين

عمل الوالدين	التكرار	النسبة المئوية %
الأب	33	25
الأم	–	–
كلاهما	3	2.3
لا يعملان	96	72.7
المجموع	132	100

خلاصة العوامل الاقتصادية

إن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية، لأنها تعتبر ردَّة فعل للفرد، خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعدُّ أهم العوامل التي تدفع للجريمة، وكذلك الأمر مرتبط بالبطالة والتشرد، وغير ذلك من أوجه عدم المساواة وأوجه عدم التكيف الاجتماعي، وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل إجتماعية كثيرة منها الإنحراف والإجرام.

عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو:

يتضح من الجدول رقم (7) أن ما نسبته 32.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو عدد أفراد أسرتهم فرد واحد وقد يرجع السبب في ذلك بأن هذه الفئة من أصحاب العود الإجرامي، 27.5% عددهم اثنين، 22.5% عددهم ثلاث أفراد، 10.0% عددهم خمس أفراد، بينما 7.5% عددهم ستة أفراد فأكثر.

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو

عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
فرد واحد	13	32.5
اثنين	11	27.5
ثلاث افراد	9	22.5
اربع افراد	–	–
خمس افراد	4	10.0
ستة افراد فاكثر	3	7.5
المجموع	40	100

مع من كان يعيش مرتكب جريمة السرقة والسطو قبل دخوله السجن؟

يتضح من الجدول رقم (8) أن ما نسبته 67.4% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو كانوا يعيشون مع الوالدين والأخوات ويمكن القول بأن ضعف المتابعة من الآباء وضعف شخصيتهم من الأسباب المؤدية للجريمة، 21.2% كانوا يعيشون مع الزوجة والأبناء، 5.3% كانوا يعيشون بمفردهم، بينما 6.1% كانوا يعيشون مع الوالدين والزوجة والأبناء.

جدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب جريمة السرقة والسطو قبل دخوله السجن؟

مع من كان يعيش	التكرار	النسبة المئوية %
الوالدين والأخوات	89	67.4
الزوجة والأبناء	28	21.2
بمفردك	7	5.3
مع الوالدين والزوجة والأبناء	8	6.1
المجموع	132	100

المستوى التعليمي للوالد

يتضح من الجدول (9)، أن من الآباء لا يقرأون ولا يكتبون "أُمّيون" ما نسبته 12.1%، بينما 28.7% من الآباء يقرأون ويكتبون "ابتدائي"، وما نسبته 16.7% الذين كانت درجتهم العلمية الإعدادي، وفي حين كان نسبة الثانوية 27.3%، والذين أتمّوا التعليم الجامعي فما فوق "دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا" ما نسبته 15.2% من أفراد العينة، يتبين انتشار جريمة السرقة والسطو بين أفراد العينة الذين آباءهم يقرأون ويكتبون وهذا يدل علي عدم قدرة الآباء بتعزيز مفهوم الجماعة بين أفراد الأسرة.

جدول (9): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد

المستوى التعليمي للوالد	التكرار	النسبة المئوية %
أُمِّي	16	12.1
ابتدائي	13	9.8
يقرأ ويكتب	25	18.9
إعدادي	22	16.7
ثانوي	36	27.3
دبلوم	1	0.8
جامعي فما فوق	19	14.4
المجموع	132	100

طلاق الأم

أشارت الدراسة الميدانية إلى أن ما نسبته 9.1% من أمهات مرتكبي جريمة السرقة والسطو مطلقات، بينما 90.9% غير مطلقات، وهنا يتبين لنا من خلال الدراسة أن نسبة تأثير طلاق الأم على ارتكاب جريمة السرقة والسطو قليلة، بمعنى أنه ليس لطلاق الأم تأثير على ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم.

وجود مشاكل عائلية وتمت رؤيتها بين الوالدين

مما لاشك فيه أن علاقة الفرد بوالديه تتأثر بشكل كبير بنوع العلاقات الأسرية وطبيعة المناخ الأسري وفي مقدمة هذه العلاقات علاقة الأم مع الأب فكلما كانت العلاقة بينهما جيدة وسليمة كانت عملية الاتصال بينهما دائمة الاستمرار والتواصل يؤدي بشكل كبير للحد من ارتكاب الجرائم[1].

دور المشاكل في ارتكاب الجريمة

(1) فراجي، تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين علي تربية الأبناء (ص41).

يتضح من الدراسة الميدانية أن ما نسبته 64.7% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يرون أن للمشاكل دور في ارتكاب الجريمة، بينما 35.3% لا يرون ذلك ويمكن القول أن المشاكل الاجتماعية لها الدور البارز في ارتكاب الجريمة وذلك انتقاما من أنفسهم إذا ماقترن ذلك بضعف الوازع الديني.

الأوضاع الاقتصادية:

يري العالم (كوهين، 1955) أن سبب الجريمة هو الإحباط في المكانة الاجتماعية لأبناء الطبقة الفقيرة ويقود ذلك إلي الجريمة والانحراف ويري أن الناس يبحثون عن مكانة اجتماعية وأن الصغار لا يستطيعون المنافسة من أجل المكانة وخاصة أبناء الطبقة الفقيرة الذين يفتقرون إلي الحوافز المادية والمعنوية فيلجأون لارتكاب الجرائم[1].

جدول (10): توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية لجريمة السرقة والسطو

هل هناك ظروف اقتصادية لجريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	90	68.2
لا	42	31.8
المجموع	132	100
الظروف الاقتصادية التي دفعت مرتكب جريمة السرقة والسطو لارتكاب الجريمة	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
الفقر	70	77.8
البطالة	1	1.1
الديون المتراكمة	6	6.7
أعباء الأسرة	4	4.4
أخرى	9	10.0
المجموع	90	100

يتضح من الجدول (10) أن ما نسبته 68.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يوجد لديهم ظروف اقتصادية دفعتهم لجريمة السرقة والسطو، بينما 31.8% لا يوجد لديهم ظروف اقتصادية دافع السرقة والسطو، وأن ما نسبته 77.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو يرون أن من الظروف الاقتصادية التي دفعتهم لجريمة السرقة والسطو هو الفقر، ويرى ما نسبته 1.1% البطالة دافع السرقة والسطو، بينما ما نسبته 6.7% يرون أن للديون المتراكمة دافعاً لارتكاب الجريمة، ويرون أن ما نسبته 4.4% هو أعباء الأسرة دفعتهم لارتكاب جريمة السرقة والسطو، بينما 10.0% يرون أن هناك ظروف اقتصادية غير مدرجة في الاستبانة دفعتهم للسرقة والسطو يتبين أن الفقر عامل مهم لارتكاب الجرائم وذلك لسد حاجات الأفراد بالطرق الغير مشروعة وخاصة عند فئة الشباب **الوالدة على قيد الحياة**

(1) الزواهرة، أثر التغيرات الاقتصادية علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العامة (ص4).

وفاة أحد الوالدين أو كلاهما قد يؤدي الى التفكك الأسري وتنعكس نتائجه على الأبناء مما يؤدي الى ارتكاب جريمة السرقة والسطو، وتوضح بيانات الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من أفراد العينة والدتهم على قيد الحياة وبلغت نسبتهم 88.6% وأن نسبة 11.4% من أفراد العينة والدتهم متوفية ويمكن القول بأن جريمة السرقة والسطو قد تتم بين الأشخاص في حال وجود الوالدين على قيد الحياة.

المستوى التعليمي للوالدة

يتضح من الجدول(11) أن ما نسبته 13.6% من أمهات مرتكبي جريمة السرقة والسطو مستواهم التعليمي أمّيات، وأن ما نسبته 37.1% مستواهم التعليمي تقرأ وتكتب، وأن ما نسبته 15.2% مستواهم التعليم ابتدائي وإعدادي، في حين بلغ ما نسبته 12.9% مستواهم التعليمي ثانوي، 3.8% مستواهم التعليمي دبلوم، بينما 2.3% مستواهم التعليمي جامعي فما فوق. ويرى الباحث أن تدني مستوى التعليم لدى أمهات أفراد العينة ينعكس سلباً على وعيهم بالطرق والأساليب السليمة لتربية الأبناء التربية الصالحة.

جدول (11): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدة

المستوى التعليمي للوالدة	التكرار	النسبة المئوية %
أمّية	18	13.6
تقرأ وتكتب	49	37.1
ابتدائي	20	15.2
إعدادي	20	15.2
ثانوي	17	12.9
دبلوم	5	3.8
جامعي فما فوق	3	2.3
المجموع	132	100

السوابق الجنائية للوالد:

يتضح من الشكل(4.11) أن ما نسبته 13% من آباء مرتكبي جريمة السرقة والسطو يوجد لديهم سوابق جنائية، بينما 87% لا يوجد لديهم سوابق جنائية، ويتبين أنه لا توجد علاقة بين السابقة الجنائية للوالد وبين مرتكبي الجريمة، ويعزى السبب في ذلك، إلى عدم مقدرة الآباء على تطويع أبنائهم.

نوع السابقة الجنائية للوالد:

يتضح من الجدول (12) أن ما نسبته 17.6% من آباء مرتكبي جريمة السرقة والسطو الذي كان لهم سابقة جنائية هي جريمة السرقة، والنصب، وأخلاقية، وتعاطي مخدرات، وأن 5.9% سابقتهم الجنائية سطو، بينما 23.5% سابقتهم الجنائية تزوير، يتضح أن مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا الجريمة لسلوك آبائهم المنحرف وعدم الاهتمام بهم، حيث أن النسبة الكبيرة لسوابق والدهم هي التزوير.

جدول (12): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السابقة الجنائية للوالد

نوع السابقة الجنائية للوالد	التكرار	النسبة المئوية %
سرقة	3	17.6

سطو	1	5.9
قتل	–	–
تزوير	4	23.5
نصب	3	17.6
أخلاقية	3	17.6
تعاطي مخدرات	3	17.6
شجار	–	–
أخرى	–	–
المجموع	17	100

وقت ارتكاب الجريمة:

يرتبط نجاح أو فشل الجريمة وفقاً للاختيار المناسب لوقت ارتكاب الجريمة سواء كان ليلاً أو نهاراً.

جدول (13): توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو في الليل والنهار

وقت ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
ليلاً	55	41.7
نهاراً	77	58.3
المجموع	132	100
سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو ليلاً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
التستر في الظلام	33	60.0
غياب أفراد الأمن	10	18.2
توقف حركة السكان	6	10.9
اخرى	6	10.9
المجموع	55	100
سبب ارتكاب جريمة السرقة والسطو نهاراً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
غياب أفراد الأمن	10	13.0
غياب السكن	15	19.5
لم يكن سبب	52	67.5
المجموع	77	100

يتضح من الجدول (13) أن ما نسبته 41.7% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا جريمتهم في الليل، وأن ما نسبته 58.3% ارتكبوا الجريمة في النهار.

ويتضح أن السبب في ارتكاب الجريمة ليلاً عن النهار حسب الدراسة الميدانية التستر بالظلام لتتم الجريمة بكل سهولة بفعل ستار الظلام بنسبة 60.0%، ما نسبته 18.2% غياب أفراد الأمن، بينما يرى ما نسبته 10.9% كان السبب في اختيار الليل هو توقف حركة السكان في المكان حتى تتم الجريمة وأسباب أخرى.

في حين يرى أفراد العينة الذين وقعت جريمتهم بالنهار أن ما نسبته 13.0% كان غياب أفراد الأمن في وضح النهار، وهذا مؤثر أن هناك خلل أمني في كثير من التجمعات السكانية وذلك وفقاً لنتائج أفراد العينة، 19.5% كان السبب وراء ذلك غياب السكان، وأن ما نسبته 67.5% لم يكن لديهم سبب واضح للجريمة.

الفصل التي حدثت فيه الجريمة:

تتفاوت أعداد جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة، بتغير فصول السنة حيث أكدت العديد من الدراسات أن جرائم السرقة تزداد في فصل الشتاء نظراً لطول الليل، بينما تزداد جرائم الدم في فصل الصيف نظراً لارتفاع درجة الحرارة.

جدول (14): توزيع عينة الدراسة حسب الفصل التي حدثت فيه الجريمة

الفصل التي حدثت فيه الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
الشتاء	67	50.8
الربيع	11	8.3
الخريف	12	9.1
الصيف	42	31.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (14) أن ما نسبته 50.8% حدثت الجريمة في فصل الشتاء، 8.3% حدثت في فصل الربيع، 9.1% حدثت في فصل الخريف، بينما 31.8% حدثت في فصل الصيف وهنا يتبين أن فصل الشتاء من أكثر الفصول انتشاراً لجريمة السرق والسطو نتيجة طول الليل وقصر النهار، وغياب السكان كلٌ في بيته وعن الأماكن العامة خاصة في الليل.

التخطيط المسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو:

يتضح من الشكل (4.5) أن ما نسبته 19% كان لديهم تخطيط مسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو، بينما ما نسبته 81% من أفراد العينة لم يكن لديهم تخطيط مسبق لارتكاب جريمة السرقة والسطو. ويتضح من البيانات السابقة أنه لا يوجد لدى أفراد العينة لا تفكير من قريب ولا من بعيد في جريمة السرقة والسطو، وهذا يعبرَّ أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة لا يوجد لها تنظيم أو ترتيب بل أنها ظاهرة اجتماعية عابرة في المجتمع الفلسطيني.

عدد الأشخاص الذين اشتركوا في الجريمة الواحدة:

جدول (15): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب جريمة السرقة والسطو بالجريمة

عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب جريمة السرقة والسطو بالجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
بمصحابة شخص	18	46.2
شخصين	16	41
ثلاثة أشخاص فأكثر	5	12.8
المجموع	39	100

يتضح من الجدول (15) أن ما نسبته 46.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو قاموا بجريمة السرقة والسطو بمصاحبة شخص، وأن 41% قاموا بها بمصاحبة شخصين، بينما 12.8% قاموا بها بمصاحبة ثلاث أشخاص فأكثر، ويرى الباحث أن

جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة تارةً تأخذ منحنى مشترك وأخر بمفرده ولكن النسبة الأكبر هي ارتكاب هذا النوع من الجرائم بمفرده وقد يرجع السبب في ارتفاع نسبة ارتكاب الجريمة بمفرد الجاني هي أن الجاني يريد ان يخفي معالم جريمته.

الندم على القيام بالجريمة:

أشارت الدراسة أن ما نسبته 90% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ندموا على قيامهم بذلك، بينما 10% لم يندموا على ذلك، ومن المؤكد أن أغلب الأشخاص بعد أخذ جزائهم العقابي وفق القانون سواء كان ذلك بالحبس أو الغرامة أنهم يندمون على ارتكاب هذا النوع من الجرائم.

مكان ارتكاب الجريمة

جدول (16): توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة

مكان ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
منطقة زراعية	31	23.5
منطقة مزدحمة سكانيا	82	62.1
منطقة قليلة السكان	19	14.4
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (16) أن ما نسبته 23.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ارتكبوا جريمة السرقة والسطو في منطقة زراعية، 62.1% ارتكبوها في منطقة مزدحمة سكانيا، بينما 14.4% ارتكبوها في منطقة قليلة السكان، مِن المتعارف أن الأشخاص الذي تم كشفهم وهم موقوفون في السجون النسبة الكبرى منهم هي من قاموا بارتكاب الجرائم في مناطق مزدحمة سكانيا؛ لكي يتمكنوا من التخفي بسرعة للكثافة السكانية في تلك المناطق وهذا ليس دليلاً قاطعاً على أن اكثر الجرائم هي مناطق الازدحام السكاني.

موقع الجريمة

أشارت الدراسة الميدانية بأن ما نسبته 27% من جرائم السرقة والسطو وقعت في الريف، 50 % وقعت في الحضر، بينما 18% وقعت في المخيم. هنا نلاحظ ان انتشار جريمة السرقة والسطو في منطقة الحضر لأنها تحتوي على المؤسسات الرسمية والتعليمية والترفيهية والنشاطات التجارية والأكثر سكاناً.

دافع السرقة والسطو

جدول (17): توزيع عينة الدراسة حسب دافع السرقة والسطو

دافع السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
الفقر	64	48.5
البطالة	10	7.6
تعاطي المخدرات	25	18.9
الانتقام	4	3.0
أخرى	29	22.0
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (17) أن ما نسبته 48.5% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو سرقوا وسطوا بدافع الفقر، 7.6% سرقوا وسطوا بدافع البطالة، 18.9% سرقوا وسطو بدافع تعاطي المخدرات، 3.0% سرقوا وسطوا بدافع الانتقام، بينما 22.0% سرقوا وسطوا لدوافع غير ذلك، ويتبين أن الفقر من الدوافع الرئيسة التي تدفع الجاني لارتكاب جرائم السرقة والسطو لسدَّ الحاجات الضرورية للأسرة نتيجة الغلاء المعيشي.

صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه.

جدول (18): توزيع عينة الدراسة حسب صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه

صلة مرتكب جريمة السرقة والسطو بالمجني عليه	التكرار	النسبة المئوية %
جارك	16	12.1
قريبك	14	10.6
صديقك	14	10.6
لا توجد معرفة	87	65.9
مسؤولك في العمل	–	–
زميلك في العمل	1	0.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (18) أن ما نسبته 12.1% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو صلتهم بالمجني عليه جارهم، 10.6% صلتهم بالمجني عليه قريبهم وصديقهم، 65.9% لا توجد معرفة، % صلتهم بالمجني عليه مسؤولهم في العمل، بينما 0.8% صلتهم بالمجني عليه زميلهم في العمل.

يتضح مما سبق أن المجني عليه في أغلب الأحيان لا يوجد به قرابة مع الجاني وهذا يدل على أن الاحتكاك الواقع والاختلاط بين شرائح المجتمع له أثر في الجريمة.

محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته

جدول (19): توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟

هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	100	75.8
لا	32	24.2
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (19) أن ما نسبته 75.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو تم محاكمتهم على جريمتهم، بينما 24.2% لم يتم محاكمتهم على جريمتهم.

طبيعة الحكم

جدول (20): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم

طبيعة الحكم	التكرار	النسبة المئوية %
أقل عام	29	29.0
من عام إلى ثلاث عام	55	55.0
أكثر من 3 أعوام	16	16.0
المجموع	100	100

يتضح من الجدول رقم (20) أن ما نسبته 29.0% من مرتكبي جريمة حكم عليهم بأقل عام، 55.0% يتراوح حكمهم من عام إلى ثلاث عام، بينما 16.0% حكم عليهم أكثر من 3 أعوام، لان الجريمة تختلف تجريمها في التشريع الفلسطيني نتيجة تفاوت الضرر الذي تسببه كل جريمة ونوعها.

العوامل والاثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو

يتناول هذا الفصل بعض العوامل والآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية المترتبة على جرائم السرقة والسطو من خلال عينة البحث، وتحليل نتائج استجابات أفراد عينة البحث اتجاه مكونات فرضيات البحث وأخيرا يضع الباحث خطة مقترحة للحد من جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة.

أولاً: العوامل المؤثرة على جريمة السرقة والسطو وتتمثل في.

العوامل الاجتماعية على جريمة السرقة والسطو.

المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو:

يوضح المستوي التعليمي درجة الوعي لدي أي فئة من فئات المجتمع فكلما ارتفع المستوي التعليمي انخفضت الميول إلي ارتكاب الجرائم ذلك لأن ارتفاع نسبة الوعي قد يكون سببا في احترام اللوائح والقوانين ومن تم يقلل من ارتكاب الجرائم (1)

جدول (21): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو

المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	8	6.1
ابتدائي	39	29.5
إعدادي	30	22.7
ثانوي	42	31.8
دبلوم	6	4.5
بكالوريوس	6	4.5
دراسات عليا	1	0.9

([1]) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنزب كردفان دراسة في الجغرافية الاجتماعية (ص155).

المستوى التعليمي لمرتكب جريمة السرقة والسطو	التكرار	النسبة المئوية %
المجموع	132	100

يتضح من الجدول (21) أن من النزلاء من فئة الثانوية العامة فأقل ما نسبته 90.1%، وهنا نلاحظ أن أغلبية مرتكبي الجريمة هم من فئة الذين لم يكملو مراحل تعليمهم، في حين كانت نسبة النزلاء الذين أتموا تعليمهم الجامعي والدراسات العليا "دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا" ما نسبته 9.9% من أفراد العينة.

العوامل الاقتصادية المؤثرة على ارتكاب جريمة السرقة والسطو:

المهنة قبل دخول السجن

إن نوع المهنة له دلالة وارتباط ببعض السلوكيات المختلفة المؤثرة على الجريمة؛ حيث لا يمكن تجاهل طبيعة العمل ودوره في جرائم السرقة والسطو، وهذا ما تثبته الدراسة الميدانية جدول(22).

جدول (22): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن

المهنة قبل دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية %
موظف حكومي	7	5.3
اعمال حرة	87	65.9
تاجر	11	8.3
قطاع خاص	9	6.8
عاطل عن العمل	13	9.8
مزارع	5	3.8
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (22) أن ما نسبته 5.3 من مرتكبي الجريمة مهنتهم قبل دخول السجن موظفو حكومة، 65.9% مهنتهم أعمال حرة، 8.3% مهنتهم تجار، 6.8% مهنتهم موظفو قطاع خاص، 9.8% عاطلون عن العمل، بينما 3.8% مهنتهم مزارعون، وهنا نلاحظ ان أغلب مرتكبي جريمة السرقة والسطو هم من فئة الأعمال الحرة لطبيعة عملهم واحتكاكهم بالمجتمع وتدني أجورهم فيخططون لإرتكاب جرائم السرقة والسطو للمنزل الذي يسهل الدخول إليه.

الدخل

مثلما أن العوز المادي من العوامل التي قد تؤدي بالفرد للجريمة، فإن الغنى من عوامل الجريمة لاسيما في هذا الزمان التي زادت الفجوة في بين اصحاب الأموال وفاقديها وزادت فيه متطلبات الحياة حيث زادت حاجيات الفرد كما زاد طغيان الكثير من أصحاب رؤوس الأموال.

جدول (23): توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل

معدل الدخل الشهري بالشيقل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 500	36	27.3
من 500 إلى أقل من 1000	50	37.9

من 1000 إلى أقل من 1500	21	15.9
1500 فأكثر	25	18.9
المجموع	132	100

يتضح من الجدول رقم (23) أن ما نسبته65.2% دخلهم أقل من ألف شيقل، وأن مانسبته 34.8% دخلهم الف شيقل فأكثر وهذا سبب رئيسي في ارتفاع جرائم السرقة والسطو عند النزلاء ذات الاجور المتدنية وتزامنها مع الغلاء المعيشي وارتفاع تكاليف العلاج وغيره من الاسباب.

ثانياً: العوامل الدينية المؤثرة على مرتكبي جريمة السرقة والسطو.

أ- ضعف الوازع الديني لدى الوالدين:

إن الوازع الديني عند الآباء له دور مهم في تربية الأبناء وتوجيههم إلى الصواب، وغياب الوازع الديني عند الآباء يجعل الأبناء سلوكهم منحرف بمخاطتهم رفاق السوء، وهنا ستوضح لنا الدراسة الميدانية دور ضعف الوازع الديني عند الآباء، وأثره على الابناء.

ويرى الباحث أن هناك حالات كثيرة للأبناء منحرفين ولدى والديهم وازع ديني قوي، وقد يدل ذلك على وجود خلل في تربية الأبناء أو وجود تفكك أسري مما يدفع الفرد إلى ارتكاب سلوكيات خاطئة، وهنا نستنتج بعدم وجود علاقة عكسية حقيقية بين تدين الوالدين وارتكاب أبنائهم جريمة السرقة والسطو، بمعنى إنه كان من المتوقع أن يكون أفراد العينة ولديهم آباء متدينون ومتمسكون بأحكام دينهم، وعلى علم تام بتحريم جريمة السرقة والسطو، أن يكونوا على خلق حسن ولا يفعلون ما حرم الله، وخرج الباحث بمقولتين هنا إزاء هذا: الأولى: لا يوجد علاقة واضحة بين درجة تدين الوالدين وجريمة أبنائهم، الثانية: احتمال مبالغة أفراد العينة في تحديد اتجاهات آبائهم الدينية ومحاولة إظهارهم بمظهر الورع درءاً للشبهات واستدراراً لعطف الباحثين.

ثانياً- الآثار المترتبة على جريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع:

الآثار الاقتصادية لجريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع.

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات. ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل كذلك من حيث النفقات والأجهزة والاليات والمختبرات. والجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورةً على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الانسانية والاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، إذ أن جريمة السرقة والسطو ترتبط بالعديد من الآثار الاقتصادية والتي تُذكر منها.

المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن؟

وهنا سنتناول في الدراسة من هو المعيل للأسرة بعد دخول النزلاء السجن أي يقومون محل الآباء في واجباتهم اتجاه الاسرة من مأكل، ومشرب، وتكاليف علاج وغيرها.

جدول (24): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن

المعيل لأسرة مرتكب جريمة السرقة والسطو بعد دخوله السجن	التكرار	النسبة المئوية %
لا يوجد معيل	7	15.6

مؤسسات	–	–
الوالدين	26	57.8
الأقارب	12	26.7
المجموع	45	100

يتضح من الجدول رقم (24) أن ما نسبته 15.6% من أسرة مرتكبي جريمة السرقة والسطو لا يوجد معيل لهم، 57.8% معيلهم الوالدين، بينما 26.7% معيلهم الأقارب ويري الباحث بضرورة تدخل الحكومة للعائلات التي لا معيل لها من أجل توفير الحاجات الضرورية قبل فوات الأوان؛ لأن هذه الفئة أكثر عرضةً لارتكاب الجرائم.

الآثار الاجتماعية لجريمة السرقة والسطو على الفرد والمجتمع:

تؤكد نتائج الدراسة أن هذه الجريمة خلّفت وراءها عائلات ضحايا فقدوا اباءهم في لحظة واحدة ترتب عليها حرمان هؤلاء الاطفال من مصدر من اهم مصادر الإشباع العاطفي، وفقدان سلطة الاشراف عليهم وتوجيههم، وافتقاد المثل الاعلى الذي يمثل قدوة لهم، ومن المؤكد ان التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الاطفال ستختلف اختلافا جذريا عن التنشئة الاجتماعية الطبيعية لغيرهم من الاطفال، وبشكل عام فإن جرائم السرقة والسطو ترتبط بالعديد من الآثار الاجتماعية نوجز منها:

طلاق الزوجة بعد ارتكاب مرتكب جريمة السرقة والسطو

أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته 17.8% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو طلقوا زوجاتهم بعد ارتكابهم الجريمة، بينما 82.2% لم يطلقوا زوجاتهم ويرجع السبب بأن المجرمين لم يطلقوا نسائهم لأن جرائم السرقة والسطو قد لا يتجاوز فيه الحكم مدة طويلة.

نظرة المجتمع لمرتكب جريمة السرقة والسطو:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ما نسبته 32.6 % من أفراد العينة يرون أن المجتمع يتعامل معهم بشيء من الخوف والحذر الشديد بعد تنفيذ الجريمة، بينما يرى 26.5 % من أفراد العينة أن الاحترام سيد الموقف في تعامل المجتمع معهم، ويرى ما نسبته 22.7% من أفراد العينة أن المجتمع ينظر لهم نظرة حقد وكراهية نابعة من جريمة السرقة والسطوة التي تمت، بينما يرى 18.2% "اخِرى" أي أنه لا يوجد أي نظرة من المجتمع للسارق تختلف عما سبق أو انه لم يعلم بنظرة المجتمع له وهنا يتبين بان الخوف والحذر هو السائد بالنسبة لنظرة المجتمع لمرتكبي جريمة السرقة والسطو.

عرض وتحليل النتائج لدراسة الميدانية وفقا لاستجابات أفراد العينة

اتجاه مكونات فرضيات البحث:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (25) توزيع أفراد العينة وفق العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو لارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (25): العلاقة بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

العمر	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
أقل من 20 سنة	11	1	1	0	3	7.536	0.119 لا يوجد دلالة إحصائية
من 20 إلى أقل من 25 سنة	22	6	15	3	9		
من 25 إلى أقل من 30 سنة	21	1	4	1	8		
30 سنة فأكثر	10	2	5	0	9		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (25) أن قيمة مربع كاي تساوي 7.536 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.119 وهي تعني عدم وجود علاقة بين العمر والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للعمر فالجريمة لا يمكن تحديدها بسن معين، ولا تختلف من فئة عمرية إلى أخرى.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة:

يتضح من الجدول (26) توزيع أفراد العينة وفق مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (26): العلاقة بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة

مكان الإقامة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية(sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
محافظة شمال غزة	13	27	7	3.949	0.222 لا يوجد دلالة إحصائية
محافظة غزة	4	25	6		
محافظة دير البلح	3	6	3		
محافظة خانيونس	5	16	2		
محافظة رفح	6	8	1		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (5.6) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.949 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.222 وهي تعني عدم وجود علاقة بين مكان الإقامة ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق لمكان الإقامة أو مكان ارتكاب الجريمة فالجريمة يمكن حدوثها في أي مكان.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني:

يتضح من الجدول (27) توزيع أفراد العينة وفق نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (27): العلاقة بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني

نوع التجمع	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سرقة	سطو	2.123	0.060

حضر	47	21		لا يوجد دلالة إحصائية
مخيم	27	23		
قرية	11	3		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (27) أن قيمة مربع كاي تساوي 2.123 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.06 وهي تعني عدم وجود علاقة بين نوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق لنوع التجمع والجريمة التي سجن عليها الجاني فالجريمة تحدث في كافة التجمعات الحضرية والمخيمات والقرى.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (28) توزيع أفراد العينة وفق ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (28): العلاقة بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

ملكية السكن	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
ملك	47	6	19	4	25	3.358	0.284 لا يوجد دلالة إحصائية
ايجار	15	4	6	0	3		
أخرى	2	0	0	0	1		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (28) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.358 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.284 وهي تعني عدم وجود علاقة بين ملكية السكن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق لملكية السكن والدافع لارتكاب الجريمة فالجريمة يمكن حدوثها لساكني الملك والإيجار وغيرها.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (29) توزيع أفراد العينة وفق نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (29): العلاقة بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

نوع التجمع	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
حضر	31	6	17	3	11	3.476	0.271 لا يوجد دلالة إحصائية
مخيم	25	3	6	1	15		
قرية	8	1	2	0	3		

المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (29) أن قيمة مربع كاي تساوي 3.476 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.271 وهي تعني عدم وجود علاقة بين نوع التجمع والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق لنوع التجمع والدوافع لارتكاب الجرائم فالجريمة يمكن حدوثها في أي مكان.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (30) توزيع أفراد العينة وفق وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (30): العلاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
نعم	61	10	6	2	11	30.860	0.000 يوجد دلالة إحصائية
لا	3	0	19	2	18		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (30) أن قيمة مربع كاي تساوي 30.860 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي تعني وجود علاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت لجريمة السرقة والسطو والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى وجود فروق لدوافع وظروف الجريمة لصالح من أجابوا لا.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (31) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (31): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو

المهنة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
موظف حكومي	0	6	1	7.970	0.097 لا يوجد دلالة إحصائية
أعمال حرة	20	51	16		
تاجر	3	8	0		
قطاع خاص	1	7	1		
عاطل عن العمل	3	9	1		
مزارع	4	1	0		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (31) أن قيمة مربع كاي تساوي 7.970 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.097 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للمهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب الجريمة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني.

يتضح من الجدول (32) توزيع أفراد العينة وفق العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (32): العلاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني

العمر	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سرقة	سطو		
أقل من 20 سنة	10	6	0.039	0.497 لا يوجد دلالة إحصائية
من 20 إلى أقل من 25 سنة	35	20		
من 25 إلى أقل من 30 سنة	23	12		
30 سنة فأكثر	17	9		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (32) أن قيمة مربع كاي تساوي 0.039 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.497 وهي تعني عدم وجود علاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للعلاقة بين العمر والجريمة التي سجن عليها الجاني فيمكن حدوث الجريمة في كافة الظروف.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني:

يتضح من الجدول (33) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني على النحو التالي:

جدول (33): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني

المهنة قبل دخول السجن	الجريمة التي سجن عليها الجاني		دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية(sig)
	سرقة	سطو		
موظف حكومي غزة	1	0	1.537	0.400 لا يوجد دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	5	1		
أعمال حرة	53	34		
تاجر	8	3		
قطاع خاص	7	2		
عاطل عن العمل	8	5		
مزارع	3	2		
المجموع	85	47		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (33) أن قيمة مربع كاي تساوي 1.537 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.400 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للمهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني فيمكن حدوث الجريمة في كافة الظروف.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (34) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو كما يلي:

جدول (34): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

المهنة قبل دخول السجن	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
موظف حكومي غزة	0	0	1	0	0	15.713	0.071 لا يوجد دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	0	1	0	1	4		
أعمال حرة	44	7	17	2	17		
تاجر	3	2	3	0	3		
قطاع خاص	5	0	2	1	1		
عاطل عن العمل	10	0	1	0	2		
مزارع	2	0	1	0	2		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (34) أن قيمة مربع كاي تساوي 15.713 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.071 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للمهنة قبل دخول السجن والجريمة التي سجن عليها الجاني فيمكن حدوث الجريمة في كافة الظروف.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو.

توضح بيانات الجدول (35) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو على النحو التالي:

جدول (35): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	الدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو					دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	تعاطي المخدرات	الانتقام	أخرى		
أمي	3	1	3	1	0	19.324	0.015 يوجد دلالة إحصائية
ابتدائي	25	2	8	0	4		
اعدادي	15	2	4	1	8		
ثانوي	18	4	9	1	10		
دبلوم	0	1	0	0	5		
بكالوريوس	3	0	0	1	2		
دراسات عليا	0	0	1	0	0		
المجموع	64	10	25	4	29		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (35) أن قيمة مربع كاي تساوي 19.324 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.015 وهي تعني وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب جريمة السرقة والسطو عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للمستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والدافع لارتكاب الجريمة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول (36) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة كما يلي:

جدول (36): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة			دلالة الفروق بمربع كاي2	القيمة الاحتمالية (sig)
	منطقة زراعية	منطقة مزدحمة سكانيا	منطقة قليلة السكان		
أمي	0	8	0	6.380	0.193 لا يوجد دلالة إحصائية
ابتدائي	13	19	7		
اعدادي	8	18	4		
ثانوي	9	28	5		
دبلوم	1	3	2		
بكالوريوس	0	5	1		
دراسات عليا	0	1	0		
المجموع	31	82	19		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (36) أن قيمة مربع كاي تساوي 6.380 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.193 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α. ويعزو الباحث ذلك إلى عدم وجود فروق للمستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج المنبثقة من الدراسة، وبناءً عليها تم صياغة مجموعة من التوصيات التي تعزز النتائج، ويمكن عرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل لها الباحث كما يلي:

أولاً– النتائج:

1. بين البحث أن لجريمة السرقة والسطو العديد من العوامل السببية للجريمة منها الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والدينية.
2. اتضح أن جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة في تزايد مستمر.
3. السبب الرئيس في ارتفاع جريمة السرقة والسطو هو الأوضاع الاقتصادية لسكان قطاع غزة، وعدم توفر فرص عمل، والفقر والبطالة.
4. أثبت البحث وجود علاقة واضحة بين درجات الحرارة على مستوى فصول السنة وبين جريمة السرقة والسطو في محافظات غزة حيث سَّجل فصل الشتاء أعلى نسبة من عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم في هذا الفصل حيث بلغت النسبة 50.8%.
5. كما بينت الدراسة الميدانية أن مرتكبي جريمة السرقة والسطو معظمهم من فئة الشباب والتي تنحصر أعمارهم بين (20–25) عام، ويشكلون نسبة 41.7% أفراد العينة ذات المؤهل العلمي ما بين الامي والابتدائي والاعدادي والثانوي يشكلون 90.1% أما الفئات التعليمية الاكثر تعلماً فإنها سجلت ما نسبته 9.9% هم من المتعلمين.
6. اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن جريمة السرقة والسطو تزداد مع انخفاض دخل الاسرة إذ تبين ما نسبته 65.2% من مرتكبي جريمة السرقة والسطو ينتمون لأسر ذات دخل أقلَّ من 1000شيقل شهرياً.
7. ترتفع معدلات جريمة السرقة والسطو في المراكز الحضرية ومحافظات غزة حيث بلغت نسبة جريمة السرقة والسطو في المناطق المتحضرة 51.5%.
8. توجد علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وأعداد الجرائم العامة، وبلغ معامل الارتباط 83.8% ومستوى دلالة 3.8%.

التوصيات:

1. تحسين الظروف الاقتصادية حيث أن لها تاثير كبير في معدلات الجريمة.
2. تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات الجريمة.
3. تطوير الأجهزة الأمنية ذات الصلة لمجتمع الجريمة بما يتناسب مع النمو الأفقي والرأسي المتسارع لمحافظات غزة، والعمل على زيادة أفراد الأمن وتزامنها مع زيادة أعداد سكان محافظات غزة.
4. الاهتمام بالإحصاء الجنائي في مراكز الشرطة وذلك للتعرف على حجم وأنماط الظاهرة الإجرامية، وتصنيف جريمة السرقة والسطور وفق مكان ارتكابها.
5. الاهتمام بإرشاد وتوجيه الأبناء والاهتمام بهم منذ طفولتهم.
6. اهتمام مؤسسات المجتمع المحلي من مدارس ومساجد وإعلام بتوعية السكان بماهية السلوك المنحرف.
7. توفير متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم من حيث المؤهل والتخصص والمهارات المطلوبة.
8. العمل على تخطيط بعض الأحياء ذات الاسكان المتردي والتي تستقطب المجرمين اليها.
9. على المشرِّع الفلسطيني أن يتخذ اجراءات عقابية أكثر صرامة؛ لردع المجتمع من ممارسة السلوك المنحرف.

قائمة المراجع:

القرآن الكريم

اسماعيل، محمد علي. (1995). دراسة في جغرافية المدن– الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة. *المجلة الجغرافية المصرية*.

بدوي، عبد الرحمن عبد الله علي. (2003م). *التوزيع المكاني لمدينة الرياض وعلاقاتها بالخصائص البيئية للمكان* (رسالة ماجستير غير منشورة). اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض.

البدوي، عبد الله. (2003م).*التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الرياض وعلاقتها بانخفاض البيئة للمكان* (رسالة ماجستير غير منشورة). اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بهنام، رمسي. (1996م). *البوليس العلمي او في التحقيق*. (د.ط). مصر : منشأة المصارف بالإسكندرية للنشر.

جابر، محمد مدحت. (2002م). مسرح الجريمة منظور جغرافي لدعم دور الشرطة. *مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت*، *30* (1)، 97–134.

جابر، الطاهر بدوي. (2008م). *الابعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان ودراسة في الجغرافيا الاجتماعية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان.

جرادة، عبد القادر .(2012م). *جرائم السرقة والسطو والسلب في التشريع الفلسطيني* (الضفة الغربية، قطاع غزة). (د.ط). غزة: مكتبة افاق.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة تأصيلاً ومكافحةً دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية*. ط2. غزة: مكتبة أفاق.

جرادة، عبد القادر. (2011م). *الجريمة تحايل ومكافحة، دراسة تحليلية للعلوم الاجرامية (علم المجرم – علم الضحية – علم الجزاء الجنائي)*.ط2. غزة: مكتبة افاق.

جعفر، محمد علي. (1993م). *الإجرام وسياسة مكافحته*. (د.ط). (د.م). دار النهضة العربية.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2014م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي*، رام الله ـ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2015م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي*، رام الله ـ فلسطين.

الحاج حسن، محمد توفيق محمد. (2007م). *أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية دراسة تحليلية لمدينة نابلس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

حامد، كامل محمد حسين. (2010م). *حكم الاشتراك بالجريمة في الفقه الاسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس.

حبيب، ابراهيم محمود. (2013م). *المقاومة الفلسطينية وأثرها على الامن القومي المصري*. ط1. غزة : مكتبة سمير منصور.

الحربي، سلطان بن عباد. (2012م). *الجريمة منطقة القصيم دراسة جغرافية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض.

حسني، محمود نجيب. (1988م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. (د.ط). جامعة القاهرة: دار النهضة العربية.

الزواهرة، عمر. (2009م). *أثر المتغيرات الاقتصادية علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، السعودية.

الزين، ابراهيم محمد. (2007م). *الأثار الاقتصادية الناتجة عن ظاهرة النشل*. (د.ط). الرياض: جامعة نايف للعلوم الامنية.

السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الداخلية. (2015م). *التقرير الإحصائي الجنائي. غزة*.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (2012م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

شقفة، أشرف، وأبوعمرة، صالح. (2010م). محافظات غزة *دراسة في جغرافية الجريمة جرائم القتل*. (د.ط). الجامعة الاسلامية، غزة.

شوية، سيف الإسلام. (2007م). المقارنة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة – *مجلة العلوم الإنسانية*، (12) 179-193.

صالح، نائل عبد الرحمن. (1996م). *الجرائم الواقعة على الاموال*. ط1. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

طوطح، جميل وصفي. (2015م). *جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

طوقان، عوني يعقوب. (2012م). *التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عالية، سمير. (1998م). شرح *قانون العقوبات القسم* العام. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية الدراسات والنشر والتوزيع.

العاني، ومحمد شلايل، وطوالبة، علي حسن. (1998). *علم الإجرام والعقاب*. ط1. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

العايدي، رامز احمد. (2011م). *الوجيز في علم الإجرام والعقاب*. (د.ط). غزة: كلية الشرطة.

عبد الجليل، محمد مدحت جابر. (1995م). *جغرافيا الجريمة*. (د.ط). القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

عبد الجليل، محمد مدحت. (2002م). *مسرح الجريمة منظر جغرافي لدعم دور الشرفة في المدن* الخليجية. (د.ط). القاهرة: مركز البحوث والدراسات العربية.

عبد المنعم، سليمان. (1996م). *اصول علم الاجرام والجزاء*. (د.ط). لبنان: جامعة بيروت العربية.

العجرمي، سعيد جميل. (2012م). *حقوق المجني عليه*. ط1. (د.م): دار الحامد للنشر والتوزيع.

العراش، عبد الله أحمد. (2013م). قرائية اجتماعية معاصرة من النظريات الغير للجريمة والانحراف، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث www.minshawi.com

عسيري، أحمد بن عايض أحمد. (2004م). *دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الامن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

عطية، طارق ابراهيم. (2012م). *شرح الجريمة في ضوء القواعد الإجرائية والاساليب الفنية*. (د.ط). القاهرة: أكاديمية الشرطة بجامعة اسيوط.

العمر، مقر خليل. (1992م). *الانماط المكاني للجريمة في العراق*. ط1. بغداد: مركز البحوث والدراسات.

عوض، محمد، وأبو عامر، محمد زكي. (1989م). *مبادئ علم الاجرام والعقاب*. (د.ط). (د.م): الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

غالية، سعيد. (1998م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

فراجي، أمينية. (2012م). *تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين علي تربية الأبناء* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد أكلي، الجزائر.

القحطاني، ذعار بن ناصر. (2008م). *الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القحطاني، محمد بن رشاد. (2002م). *الخصائص الاجتماعية والديمغرافية لمتعاطي المخدرات في المجتمع السعودي* (رسالة دكتوراه منشورة). جامعة تونس، تونس.

القحطاني، محمد ناجي. (2010م). *جرائم القتل: عواملها واثارها الاجتماعية دراسة ميدانية على مدينة ابها في المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير منشورة). جامعة مؤتة، السعودية.

القريش، غني ناصر. (2011م). *علم الاجرام*. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

القهوجي، علي عبد القادر. (1987م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. (د.ط). بيروت: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

محيا، ناصر بن متعب. (2003م). *العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشركة بمدينة* الرياض (رسالة ماجستير منشورة). أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

المرصفاوي، حسن صادق. (1991م). *قانون العقوبات الخاص*. (د.ط). الاسكندرية: منشأة المعارف.

المرواني، نايف بن محمد. (2011م). *جريمة السرقة، ودراسة نفسية اجتماعية*. ط1. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الجنائية.

المشهداني، اكرم عبد الرازق، والبكري، نشأت بهجت. (2009م). *موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة* والسجون. (د.ط). عمان: دار الثقافة للنشر.

المشهداني، محمد أحمد. (2011م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط3. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

مطر، كامل ديب. (2015م). *محاضرات في علم الاجرام والعقاب*. (د.ط). عزة: جامعة فلسطين.

المطرفي، محمد بن سليم. (1999م). *جغرافيا السرقة في مدينة مكة المكرمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

المعبودي، محمد علي عايض. (1996م). *الخلفية التربوية والاجتماعية في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ام القرى، السعودية.

منصور، عادل عبد القادر. (2004م). *الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الاجتماعية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

المنقوري، حامد الطاهر بدوي (2008م). *الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان.

المهدي، السيد. (1993م). *مسرح الجريمة ودلالته في تحرر شخصية الجاني*. (د.ط). الرياض: المركز العربي للدراسات الاجنبية والتدريب بالرياض.

النجار، وسام محمد. (2012م). *جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

نوري، سعدون عبد الله. (2011م). *العوامل الاجتماعية المؤثرة في الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي. مجلة جامعة الانبار الإنسانية*، (1)، 132-160.

الوريكات، محمد عبد الله. (2009م). *اصول علمي الاجرام والعقاب*. ط1. الأردن: جامعة عمان.

الوريكات، محمد عبدالله. (2010م). *مبادئ علم الإجرام*. ط1. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع

وزير، عبد العظيم مرسي. (1993م). *شرح قانون العقوبات جرائم الاعتداء على الأموال*. (د.ط). مصر: جامعة المنصورة.

الوليد، ساهر ابراهيم. (2008م). *مبادئ علم الاجرام*. ط1. غزة: جامعة الأزهر.

الوليد، ساهر ابراهيم. (2014م). *الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني*. ط2. غزة: جامعة الازهر.

ثانياً- رومنة المراجع:

Ismail, Muhammad Ali. (1995). Study in the geography of cities - the scientific symposium on the geography of crime. Egyptian Geographical Journal.

Badawi, Abdul Rahman Abdullah Ali. (2003 AD). The spatial distribution of the city of Riyadh and its relations with the environmental characteristics of the place (unpublished master's thesis). Naif Academy for Security Sciences, Riyadh.

Al-Badawi, Abdullah. (2003 AD). The spatial distribution of crime in the city of Riyadh and its relationship to the decrease in the environment of the place (unpublished master's thesis). Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.

Behnam, Ramsey. (1996 AD). The scientific police or in the investigation. (Dr.). Egypt: The Alexandria Banks Establishment for Publishing.

Jaber, Mohamed Medhat. (2002 AD). Crime scene a geographic perspective to support the role of the police. Kuwait Journal of Social Sciences, 30 (1), 97-134.

Jaber, Taher Badawi. (2008 AD). Spatial dimensions of crime in the state of Kordofan and a study in social geography (unpublished master's thesis). University of Khartoum, Sudan.

Jarada, Abdel Qader. (2012 AD). Crimes of theft, robbery and robbery in Palestinian legislation (West Bank, Gaza Strip). (Dr.). Gaza: Afaq Library.

Jarada, Abdel Qader. (2011 AD). Crime rooting and combating a fundamental analytical study of the criminological sciences. i 2. Gaza: Afaq Library.

Jarada, Abdel Qader. (2011 AD). Crime fraud and combat, an analytical study of the criminal sciences (criminal science - victimology - criminal sanction science). Gaza: Afaq Library.

Jaafar, Muhammad Ali. (1993 AD). Crime and its prevention policy. (Dr.). (blood). Arab Renaissance House.

The Central Statistical Organization. (2014 AD). Palestine Statistics Annual Book, Ramallah - Palestine.

The Central Statistical Organization. (2015 AD). Palestine Statistics Annual Book, Ramallah - Palestine.

Hajj Hassan, Muhammad Tawfiq Muhammad. (2007 AD). The importance and role of urban security in reducing crime in Palestinian cities, an analytical study of the city of Nablus (unpublished master's thesis). An-Najah National University, Palestine.

Hamed, Kamel Mohammed Hussein. (2010 AD). Ruling on participating in crime in Islamic jurisprudence (unpublished master's thesis). An-Najah University, Nablus.

Habib, Ibrahim Mahmoud. (2013 AD). The Palestinian resistance and its impact on Egyptian national security. i 1. Gaza: Samir Mansour Library.

Al-Harbi, Sultan bin Abbad. (2012 AD). Crime, Qassim Region, Geographical Study (Master's Thesis published). Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh.

Hosni, Mahmoud Naguib. (1988 AD). Explanation of the Penal Code Special Section. (Dr.). Cairo University: Arab Renaissance House.

Al-Zawahra, Omar. (2009 AD). The impact of economic variables on criminal behavior in Jordanian society from the point of view of workers in the Public Security Agency (unpublished doctoral thesis). Mutah University, Saudi Arabia.

Al-Zein, Ibrahim Muhammad. (2007 AD). The economic effects of the phenomenon of pickpocketing. (Dr.). Riyadh: Naif University for Security Sciences.

The Palestinian National Authority, Ministry of Interior. (2015 AD). Criminal statistical report. Gaza.

The Palestinian National Authority. (2012 AD). Criminal statistical report. Gaza: Ministry of the Interior.

Shaqfa, Ashraf, and Abu Amra, Saleh. (2010 AD). The governorates of Gaza, a study in the geography of crime, murders. (Dr.). Islamic University of Gaza.

Shwaya, Saif al-Islam. (2007 AD). The socio-geographical comparison of the phenomenon of crime - Journal of Human Sciences, (12) 179-193.

Saleh, Nael Abdel Rahman. (1996 AD). Crimes against money. i 1. Amman: Dar Al-Fikr for printing, publishing and distribution.

Totah, Jamil Wasfi. (2015 AD). Murders in the governorates of Gaza, a study in crime geography (unpublished master's thesis). Islamic University of Gaza.

Toukan, Awni Yacoub. (2012 AD). Spatial distribution of crime in the city of Nablus (unpublished master's thesis). An-Najah National University, Palestine.

Alia, Sameer. (1998 AD). Explanation of the Penal Code General Section. (Dr.). Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.

Al-Ani, Muhammad Shalayel, and Tawalbah, Ali Hassan. (1998). Criminology and Punishment. i 1. Amman: Dar Al-Maysara for publishing and distribution.

Al-Aydi, Ramez Ahmed. (2011 AD). Al-Wajeez in Criminology and Punishment. (Dr.). Gaza: Police College.

Abdel Jalil, Mohamed Medhat Jaber. (1995 AD). Crime geography. (Dr.). Cairo: Egyptian Geographical Society.

Abdel Jalil, Mohamed Medhat. (2002 AD). Crime scene geographical view to support the role of the balcony in the Gulf cities. (Dr.). Cairo: Center for Arab Research and Studies.

Abdel Moneim, Suleiman. (1996 AD). Fundamentals of criminology and punishment. (Dr.). Lebanon: Beirut Arab University.

Al-Ajrami, Saeed Jamil. (2012 AD). Victim's rights. i 1. (d.m): Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.

Al-Arash, Abdullah Ahmed. (2013 AD). Contemporary social reading of non-theories of crime and delinquency, Al-Minshawi website for studies and research, www.minshawi.com

Asiri, Ahmed bin Ayed Ahmed. (2004 AD). The role of urban design for residential areas in reducing crime from the point of view of residents and security men (unpublished master's thesis). Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Attia, Tariq Ibrahim. (2012 AD). Explanation of the crime in the light of procedural rules and methods. (Dr.). Cairo: Assiut University Police Academy.

The age, Khalil's residence. (1992 AD). Spatial patterns of crime in Iraq. i 1. Baghdad: Center for Research and Studies.

Awad, Muhammad, and Abu Amer, Muhammad Zaki. (1989 AD). Principles of Criminology and Punishment. (Dr.). (DM): University House for Publishing and Distribution.

Precious, happy. (1998 AD). Explanation of the Penal Code General Section. (Dr.). Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.

Faraji, Amina. (2012 AD). The effect of equal educational level between spouses on raising children (unpublished master's thesis). Colonel Akley University, Algeria.

Al-Qahtani, Dhaar bin Nasser. (2008 AD). Socio-economic characteristics of juvenile car thieves (published master's thesis). Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.

Al-Qahtani, Muhammad bin Rashad. (2002 AD). Social and demographic characteristics of drug users in Saudi society (published doctoral thesis). University of Tunis, Tunisia.

Al-Qahtani, Muhammad Naji. (2010 AD). Homicides: their social factors and effects, a field study on the city of Abha in the Kingdom of Saudi Arabia (published master's thesis). Mutah University, Saudi Arabia.

Quraish, Nasser sang. (2011 AD). criminology. i 1. Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Al-Qahwaji, Ali Abdel-Qader. (1987 AD). Criminology and Punishment. (Dr.). Beirut: University House for Publishing and Distribution.

Mahaya, Nasser bin tired. (2003 AD). The relationship between population growth, population density and crime, an applied study on the company's centers in Riyadh (published master's thesis). Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.

Al-Marsafawi, Hassan Sadiq. (1991 AD). Private Penal Code. (Dr.). Alexandria: Knowledge facility.

Al-Marwani, Nayef bin Mohammed. (2011 AD). The crime of theft, and a social psychological study. i 1. Riyadh: Naif Arab University for Forensic Sciences.

Al-Mashhadani, Akram Abdel-Razek, and Al-Bakri, Nashat Bahjat. (2009 AD). Encyclopedia of criminology and forensic statistical research in the judiciary, police and prisons. (Dr.). Amman: House of Culture for Publishing.

Al-Mashhadani, Muhammad Ahmad. (2011 AD). The origins of criminology and punishment. i 3. Amman: House of Culture for Publishing and Distribution.

Matar, Kamel Deeb. (2015 AD). Lectures on criminology and punishment. (Dr.). Azza: University of Palestine.

Al-Matrafi, Muhammad bin Salim. (1999 AD). The geography of theft in the city of Mecca (unpublished master's thesis). Umm Al Qura University, Makkah.

Al-Maboudi, Muhammad Ali Ayed. (1996 AD). The educational and social caliph in the western region of the Kingdom of Saudi Arabia (unpublished master's thesis). Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

Mansour, Adel Abdel Qader. (2004 AD). The Geographical Dimensions of Crime in the Governorates of Gaza, A Study in Social Geography (unpublished Ph.D. thesis), Institute of Arab Research and Studies, Cairo.

Al-Manqouri, Hamed Al-Taher Badawi (2008 AD). Spatial dimensions of crime in Kordofan state (unpublished master's thesis). University of Khartoum, Sudan.

Al-Mahdi, Mr. (1993 AD). The crime scene and its significance in the liberation of the offender's personality. (Dr.). Riyadh: The Arab Center for Foreign Studies and Training in Riyadh.

Al-Najjar, Wissam Muhammad. (2012 AD). The crime of drug abuse in the governorates of Gaza (unpublished master's thesis). Islamic University of Gaza.

Nouri, Saadoun Abdullah. (2011 AD). Social factors affecting crime, a field study of the impact of social factors that lead to crime in the city of Ramadi. Anbar Humanitarian University Journal, (1), 132-160.

Al-Wareikat, Muhammad Abdullah. (2009 AD). The principles of crime and punishment. i 1. Jordan: Amman University.

Al-Wareikat, Muhammad Abdullah. (2010 AD). Principles of Criminology. i 1. Amman: Dar Wael for publishing and distribution

Minister, Abdel Azim Morsi. (1993 AD). Explanation of the Penal Code Crimes of Assault on Funds. (Dr.). Egypt: Mansoura University.

Al-Walid, Saher Ibrahim. (2008 AD). Principles of Criminology. i 1. Gaza: Al-Azhar University.

Al-Walid, Saher Ibrahim. (2014 AD). General provisions in the Palestinian Penal Code. i 2. Gaza: Al-Azhar University.

ثالثاً– المراجع الأجنبية:

Catalano, Paul. (2000). *Applying Geographical analysis to said Crane Investigating to predict the location of future targets and determine offender residence*. Austria: University of waste

Larue, Elise. (2013). Patens of crime and universities: *A spatial Analysis of Burglary, Robbery and Motor Vehicle Theft patterns surrounding University in Ottawa*. Canada: Simon Fraser University.